

أثر الاستحقاقات الإختيارية على جودة الأرباح المحاسبية في ظل ظروف عدم التأكيد، مفهوم جودة الأرباح المحاسبية وأهميتها والعوامل المؤثرة في جودة الأرباح . مفهوم جودة الأرباح المحاسبية تتعدد تعريفات جودة الأرباح وتحتلت باختلاف خصائص جودة المعلومات ولذلك بعد مفهوم جودة الأرباح محيراً، ولذلك لا يوجد تعريف محدد واضح عن جودة الأرباح، ومن هنا تنطوي جودة الأرباح على وجهين مختلفين، الأول: كخاصية أساسية والتي تمثل في قياس الربح المحاسبى، والثانى: كخاصية للتقرير المالي والذي يقيس مدى قدرة الشركة على القيام بتوزيعات مستقبلية. فقد أشارت إحدى الدراسات (Wiesebofer, L., 2011) إلى أنه يمكن تحقيق مفهوم جودة الأرباح من خلال مدى قدرة الأرباح الحالية على الاستمرار في الفترات المستقبلية، وتتفق دراسة أخرى مع ما سبق بأن الأرباح التي تتصف بالجودة العالمية تمثل في الأرباح التي تحتوى على مؤشر جيد فيما يتعلق بالأرباح المستقبلية وأيضاً فيما يتعلق بتقييم الأداء الحالى للشركة (إبراهيم صالح ، ٢٠١٢ ، ص ٣٨١)، وأكدت هذه الدراسة على أن الأرباح تكون عالية الجودة إذا عكست الأداء التشغيلي الحالى للشركة وتكون مؤشر جيد للأداء التشغيلي المستقبلى وتقدم مقاييساً جيداً عن قيمة الشركة. وقد أوضحت إحدى الدراسات (Demerjian, Peter, 2013, p. 463). أن جودة الأرباح ترتبط بمدى استمرارية تلك الأرباح، حيث أنه كلما كان ارتباط المستحقات بالتدفقات النقدية أكبر يدل ذلك على أن الأرباح تتمتع بجودة أعلى .

وبناء على ما سبق يرى الباحثون أيضاً أن جودة الأرباح تمثل في قدرة الأرباح المفصح عنها في التعبير عن الأداء الحقيقى للشركة، وقدرتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية وبمعنى آخر فإن جودة الأرباح تعنى استمرارية الأرباح وعدم تذبذبها ، كما يستنتاج الباحثون أيضاً أن جودة الأرباح تعبر عن مدى استمرارية الأرباح وقدرتها الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، وأنه كلما كان ارتباط المستحقات بالتدفقات النقدية أكبر دل ذلك على أن الأرباح تتمتع بجودة أعلى . أهمية جودة الأرباح تستمد أهمية جودة الأرباح من أهمية الأرباح نفسها، إذ تعتبر الأرباح بصرف النظر عن جودتها من المدخلات الهامة في عملية اتخاذ القرارات، كذلك يتم استخدام الأرباح في العديد من الدراسات التنبؤية والتقيمية لأداء الشركة الحالى والمستقبلى. وفي هذا المجال يرى الباحثون أن أرباح الشركات تتمتع بأهمية كبيرة حيث تعود تلك الأهمية إلى استخدام الأرباح في تقييم الأداء من قبل عدد كبير من المستحقين، وأن جودة الأرباح نعود إلى قدرة الأرباح المفصح عنها في التعبير عن الأرباح الحقيقة للشركة ومنفعتها في التنبؤ بالأرباح المستقبلية، فإن جودة الأرباح تمثل جانباً هاماً في تقييم الوضع المالي للشركات من قبل العديد من الأطراف مثل المستثمرين المحتملين والدائنين ومستخدمي القوائم المالية بشكل عام، كما أن جودة الأرباح في الشركة قد يتم استخدامها كمؤشر على توزيعات الأرباح وذلك لأهميتها عند اتخاذ القرارات الاستثمارية (Francis J. et al. 2008, pp. 53-99). تعتبر الأرباح من أهم مصادر المعلومات للمستثمرين والمحللين لتقدير أداء ومخاطر الشركة. تعتبر مؤشراً مباشر لتقدير جودة معايير المحاسبة المطبقة في الشركة، حيث توجد علاقة طردية بين جودة الأرباح وبين نوعية النظام المحاسبى المطبق ومدى التزامه بالمعايير المحاسبية. تفيد الأرباح الدائنين والمقرضين لمعرفة مدى قدرة الشركة على سداد ديونها، تهتم إدارة الشركة بتحقيق أرباح تتسم بإستمرارية عالية وبقدرة تنبؤية جيدة، مما يشير إلى وجود علاقة بين جودة الأرباح وإدارة الشركة. • تهتم إدارة الشركة بتحقيق أرباح تتسم بإستمرارية عالية وبقدرة تنبؤية جيدة، علاقة بين جودة الأرباح وإدارة الشركة. يهتم المستثمرون الحاليين والمحتملين بشكل كبير بقدرة الشركة على توزيع الأرباح واستمرارية هذه التوزيعات ومقدارها، مما يشير إلى وجود علاقة بين جودة الأرباح وتوزيع الأرباح . العوامل المؤثرة في جودة الأرباح : لخصت إحدى الدراسات Dejun WU. 53-56. pp (2009). التغيرات في المبادئ المحاسبية في إدارة الأرباح وذلك من شأنه أزيد من جودة الأرباح . بين المعايير المحلية والدولية من شأنه أن يمثل عاملًا مهمًا في التأثير على جودة الأرباح، رأى أحد الباحثين Francois, B , 2013, p. 137)،

يكون لديها أقل ممارسات لتمهيد الدخل Earnings Smoothing) وأقل ممارسة لإدارة الأرباح Earnings management ترتكيبة حملة الأسهم ، التي لديها أعلى نسبة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين كما توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين نسبة الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وجودة الأرباح . للدولة سيطرة على نسبة من أسهم الشركات فقد ثبتت دراسة Chin&Audrey (2008). أنه عندما تنخفض نسبة سيطرة حملة الأسهم لأقل من النصف تنخفض جودة الأرباح في هذه تأثير أعضاء مجلس الإدارة ، على جودة الأرباح فقد توصلت إحدى الدراسات، علاقة موجبة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة والغض في القوائم المالية مما يدل على أن ارتفاع عدد أعضاء مجلس الإدارة يرتبط بزيادة احتمال إدارة الأرباح وبالتالي تخفيض جودة الأرباح (Lafond, R., & Roychowdhury, S,2008, 101). تأثير لجنة المراجعة في جودة الأرباح، الأخيرة وذلك لتأثيرها الهام على تحسين جودة الأرباح فقد وجدت إحدى الدراسات تشكيل لجنة المراجعة وزيادة أعضائها من شأنه أن يحسن من جودة

الأرباح من خلال تخفيض إحتمال التلاعب في القوائم المالية، الكافيين يساهم في تحسين جودة الأرباح (Line, J. & Yang 921, 2006, J.). العلاقة بين عدم التأكيد (المخاطر السياسية والاستحقاقات الاختيارية) تعتبر المخاطر السياسية من أهم انعكاسات البيئة السياسية على النظام المحاسبي، المخاطر السياسية في تأثيرها سواء المباشر وغير المباشر على البيئة التنظيمية والسياسات التجارية والاقتصادية للدولة، وما يتبعها من تخففات وعدم تأكيد لجميع الأطراف ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي، وما يصاحب ذلك من خسائر متوقعة نتيجة تلك المخاطر، وجودة الأرباح المحاسبية، فإلاستحقاقات الاختيارية تتحرك بناء على المخاوف السياسية . ومن هنا يمكن القول بأن القضية الرئيسية في هذا الجزء تتمحور في الوقوف على أثر المخاطر السياسية وما يتبعها من عدم تأكيد كأحد العوامل البيئية للنظام المحاسبي في اختيار السياسات المحاسبية وانعكاسها على الاستحقاقات الاختيارية، وتأثير ذلك على جودة الارباح المحاسبية. يعرف الخطر السياسي بأنه كل حالات عدم التأكيد المتعلقة بسياسات واجهات الدولة بسبب عدم وضوح الرؤية والتوجه السياسي المستقبلي سواء نتيجة حالات الحروب، الثورات، الانتخابات القرارات الحكومية الاستثنائية مثل التأمين أو نزع الملكية – مما يحمل معه توقعات سلبية بكافة جوانب النشاط الاقتصادي والاجتماعي " (Rui Zhong & Liu, 2017) . الدراسات السابقة التي تعرضت للعلاقة بين الاستحقاقات الاختيارية وجودة الارباح اهتمت العديد من الدراسات العربية والأجنبية بالعلاقة بين الاستحقاقات الاختيارية وجودة الارباح ولكن توجد ندرة في الدراسات التي تعرضت لهذه العلاقة في ظل ظروف عدم التأكيد، مaily ملخص لأهم الدراسات التي تناولت هذه العلاقة: اتضحت من القسم السابق الخاص بتشغيل النموذج المقترن بالدراسة إلى استنتاج عام مفاده أن الاستحقاقات الاختيارية تؤثر سلبياً على جودة الارباح ، وهذا الأثر السلبي يكون أكبر خلال فترة التأكيد بالمقارنة بفترة عدم التأكيد. وللوهلة الأولى قد يبدو الاستنتاج الأخير غير منطقي إلا أنه بإمعان النظر في الفترة المستخدمة في الدراسة والظروف السياسية والإقتصادية في البيئة المصرية خلال هذه الفترة وإنعكاس التغيرات السياسية الجذرية الناتجة عن ثورة يونيو ٢٠١٣ على حركة الاقتصاد المصري . ٢٠١٣ والتي أدت إلى تعطل واضطراب معظم القطاعات الاقتصادية ، فأنه يمكن الوصول إلى تفسير منطقي للإستنتاج السابق . كما يرى الباحثون أيضاً أن أحد التفسيرات الممكنة للإستنتاج السابق يتمثل في أنه في ظل ظروف عدم التأكيد والتي يمثلها عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ كانت تمر مصر بتقلبات سياسية وعدم استقرار إقتصادي صاحبه تعطل العمل بالبورصة المصرية لفترات طويلة ، الأمر الذي جعل تطلعات المساهمين لتحقيق أرباح مرتفعة أقل وهذا بدوره أدى إلى إنخفاض الدافع لدى الإداره للتدخل في رقم الارباح عن طريق الاستحقاقات الاختيارية ، وذلك لأن أي أداء مالي غير مرض للمساهمين سيكون مبرراً بالظروف السياسية والإقتصادية العصيبة التي تمر بها البلاد . ومن جهة أخرى قد تدفع التغيرات السياسية وما يصاحبها من مخاطر عدم التأكيد بالإدارة نحو التخلص من ممارسات إدارة الأرباح عن طريق الاستحقاقات الاختيارية خوفاً من الخضوع لرقابة أشد صرامة من الجهات الرقابية المختلفة ، كهيئة الرقابة المالية أو غيرها من أصحاب المصالح كالبنوك والدائنين محاولة منهم لتحسين أوضاع الاقتصاد المصري . وعلى العكس، في ظل ظروف التأكيد والذي يمثلها عامي ٢٠١٤ ، و ٢٠١٥ أصبحت الأمور السياسية والإقتصادية في مصر أكثر استقراراً ، ضرورة وجود ضوابط من قبل الجهات المنظمة لوضع المعايير المحاسبية تهدف إلى ترشيد التقديرات المحاسبية والتقليل منها وذلك لتقليل الاستحقاقات الاختيارية لزيادة جودة الارباح المحاسبية. ٢. توعية المستثمرين بأسواق المال بضرورة التأكيد في تفسير نتائج أعمال الشركات وعدم الانخداع بزيادة الأرباح ولكن يجب معرفة الطرق والأساليب التي تم استخدامها للتوصيل بهذه الأرباح. ضرورة التأكيد من أن الشركات تقوم بإنشاء موقع إلكتروني تنشر فيه تقاريرها المالية والأحداث الهامة التي تمر بها، وأن تلك البيانات في شكل سلسلة زمنية ، وذلك لكي يتمكن المستثمرون والباحثون وغيرهم من المهتمين بالشركات من تقييم أدائها بالشكل الذي يمكنهم من اتخاذ القرارات. هذه الدراسة الجهات الإشرافية والرقابية على الشركات المصرية المساهمة العامة، وخاصة هيئة الأوراق المالية، بالعمل على زيادة جودة الأرباح والمعلومات المحاسبية من خلال اعتماد المعايير المحاسبية الدولية (IAS) وإلزام الشركات بتطبيقها . كذلك من المهم أن يكون الإفصاح المالي للشركات المساهمة العامة متفقاً مع المعايير الدولية لإبلاغ المالي (IFRS). يرى الباحثون أن معايير المحاسبة المصرية تحتاج إلى إعادة نظر من حيث مراجعتها، وإجراء بعض التعديلات التي من شأنها أن تساعد في الحد من قدرة الإداره على استغلال الاستحقاقات المحاسبية لتحقيق مصالحها الخاصة، ولعل ذلك قد يتحقق من خلال وضع شروط أكثر تحديداً لتقديرات الإداره وأحكامها الشخصية، وتوسيع متطلبات الإفصاح في هذا الشأن وتوسيع دور المراجع ليشمل إبداء رأيه في مدى موضوعية تطبيق الإداره لأساس الاستحقاق المحاسبي.